

ومما لا شك فيه أن قضية العدالة الاجتماعية يأتي في جوهرها تحقيق تكافؤ الفرص التي تمكن المواطنين من تحقيق إمكاناتهم بالكامل في المجتمع الذي يعيشون فيه، وفي حالة مصر فإن ذلك له أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تتطلب حلاً مبتكرة قائمة على دراسات علمية متأنية في ضوء تجارب الدول الأخرى.

وعليه، جاءت هذه الندوة لتمثل بداية يستهل من خلالها المركز حواراً أكثر توسعاً وذا أبعاد متعددة حول أدوات وسياسات جديدة للعدالة الاجتماعية يمكن لمصر توظيفها في تحديد القاعدة الحقيقية من مستحقي الخدمات الاجتماعية والمساعدات المالية.

ويأتي ذلك في ضوء الأهمية المتزايدة لقضية العدالة الاجتماعية وتصدرها اهتمامات الحكومة حالياً. وكانت هذه الندوة بمثابة دعوة لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية وشركائه لبدء حوار بناء هدفه استكشاف ملامح خارطة الطرق لتحقيق هذه العدالة. وسوف تركز أبحاث المركز في الفترة القادمة على أربعة موضوعات رئيسية وهي:

١- مراجعة أدوات العدالة الاجتماعية المستخدمة حالياً في مصر مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتي ثبت أن معظمها لا يتسم بالكفاءة ولا يصل إلى الفئات المستحقة التي تستهدفها الدولة؛

٢- مزايا وتحديات الانتقال إلى برنامج التحويلات النقدية كوسيلة لدعم الفقراء وسبل التأكد من نجاح هذا البرنامج وزيادة كفاءته في ضوء تجارب الدول الأخرى؛

٣- التجارب الدولية في تعزيز قدرة المواطنين على محاسبة مقدمي الخدمات الاجتماعية من خلال تزويد المواطنين بالمعلومات عن تفاصيل هذه الخدمات.

٤- أهمية تبادل قواعد البيانات بين المؤسسات الحكومية المختلفة بما يساعد على تحسين الاستهداف لخدمات الضمان الاجتماعي.

وسوف يبدأ المركز في تكوين الفرق البحثية للموضوعات المذكورة أعلاه خلال شهر إبريل بهدف دراستها وعرض النتائج على أعضاء المركز وشركائه في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٤ حتى نستطيع المساهمة في جهود الدولة لاستكمال سياسات العدالة الاجتماعية في مصر في أعقاب الانتخابات البرلمانية وتعيين حكومة جديدة.